

التطبيع الإسرائيلي المغربي وتداعياته على مسألة التكامل المغاربي

Israeli-Moroccan normalization and its repercussions on the issue of the Maghreb integration



د/ عيشون أم الخير

جامعة اكلي محمد أولحاج-البويرة (الجزائر)

o.aichoun@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/24

تاريخ الارسال: 2023/06/02

ملخص: تتناول هذه الدراسة مسألة التطبيع الإسرائيلي المغربي، التي تمثل أحد معوقات مشروع التكامل المغاربي، باعتبار أن هذا التطبيع أثر بشكل سلبي على العلاقات المغاربية البينية وعلى وجه الخصوص العلاقات بين المغرب والجزائر. فعلى خلفية هذا التطبيع جاء قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، نظرا للموقف الجزائري الثابت والرافض لمسألة التطبيع مع إسرائيل ومبادئها الثابتة في دعم القضية الصحراوية والفلسطينية، كما تعتبر أن تواجد إسرائيل في المنطقة هو استهداف لأمنها وزعزعة لاستقرارها واستقرار المنطقة المغاربية ككل.

الكلمات المفتاحية: التطبيع؛ إسرائيل؛ المغرب؛ العلاقات الجزائرية المغربية؛ التكامل المغاربي.

تصنيف جال: H56، F15، F5، D74.

Abstract: This study deals with the issue of Israeli-Moroccan normalization, which represents one of the obstacles to the Maghreb integration project, considering that this normalization negatively affected the inter-Maghreb relations, in particular the relations between Morocco and Algeria. Against the background of this normalization came the severing of diplomatic ties between the two countries, In view of the Algerian firm and refusal position on the issue of normalization with Israel and its firm principle in support of the Sahrawi and Palestinian cause. It also considers that Israel's presence in the region is targeting its security and destabilizing it and the stability of the Maghreb region as a whole.

Key words: Normalization; Israel; Morocco; Algerian-Moroccan relations; Maghreb integration.

JEL classification: D74، F5، F15، H56.

مقدمة:

لم تكن المنطقة المغربية بمعزل عما شهدته الساحة الدولية من التوجه نحو التكامل، خصوصاً وأنها تتقاسم سمات مشتركة تمكّنها من خلق تكامل إقليمي، فقد عرفت المنطقة أول محاولة تكاملية فعلية مع تأسيس أول تجربة مغربية بإمضاء اتفاقية مراكش، وعلى عكس العديد من التجارب التكاملية التي تحكمت فيها الأحداث السياسية، فقد تبلور الوعي الإقليمي بوحدة المنطقة المغربية عبر مراحل تاريخية في صيغ مختلفة، كانت البدايات الأولى في فترة ما قبل الاستعمار الأوروبي للمنطقة المغربية، واتضح الفكر الوحدوي مع المجهودات الأيديولوجية للحركة الوطنية وصولاً إلى مؤتمر طنجة 1958، وبعد استقلال الجزائر تم بعث فكرة التكامل الإقليمي عبر اللجنة الدائمة للتعاون المغربي 1964 التي دام عملها إلى سنة 1975، ثم اتجهت الدول المغربية بعدها إلى التعاون الثنائي بدل الجماعي في فترة الثمانينات، ومع تدهور الأوضاع الداخلية وتغيرات البيئة الدولية اضطرت الدول المغربية إلى بعث مشروع مغربي سنة 1989 تحت مسمى اتحاد المغرب العربي. هدفت من خلاله إلى تمتين أواصر الأخوة وإقامة التعاون والتّسيق من أجل تحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

لكن التجربة المغربية كانت ضعيفة ولم تحقق الأهداف والطموحات التي جاءت من أجلها، فعلى الرغم من الإمكانيات والمقومات، إلا أنّ الجهود المغربية قد أخفقت في تحقيق مسعاها نحو التكامل، حيث عرف هذا المشروع تعثراً وصل إلى حدّ الجمود، نتيجة جملة من التّحديات والمعوقات كانت سبباً في عجزه عن تحقيق أهدافه دون إحداث تطوّر أو تقدّم على مستوى نشاطاته وهياكله إلى يومنا هذا. وقد شكل التطبيع الإسرائيلي المغربي مؤخراً عائقاً حقيقياً في وجه العملية التكاملية لما له من انعكاسات على تأزيم الخلافات بين الدول المغربية وعلى وجه الخصوص النزاع الدائر بين الجزائر والمغرب باعتبارهما دولتين محوريتين في المنطقة.

الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار التطبيع المغربي الإسرائيلي سبباً في تأزيم الوضع المغربي وما هي تداعياته على المشروع التكاملي في المنطقة؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التطبيع المغربي الإسرائيلي يتعارض مع مسألة التكامل المغربي بين دول المنطقة، ممّا يؤدي إلى تفكيك مشروعها التكاملي، باعتبار الموقف الجزائري الرافض لمسألة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وباعتبار الدور المحوري الذي تلعبه الدولتين –الجزائر والمغرب- في المنطقة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمسألة التكامل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على العلاقات الإسرائيلية المغربية الممتدة عبر التاريخ، ومناقشة تداعيات التطبيع بين البلدين على العلاقات المغربية الجزائرية التي تنعكس بدورها بشكل مباشر على العلاقات المغربية بشكل عام، ومدى تأثير ذلك على مستقبل مشروع التكامل المغربي الذي يشهد تعثراً.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضية الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال تتبع العلاقات الإسرائيلية-المغربية عبر التاريخ، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الملائم لموضوع الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم التطبيع: التطبيع Normalization اشتق من الكلمة الإنجليزية Normal، وهي بمعنى العادي أو الشيء المعتاد، والتطبيع في اللغة العربية من التطبع أي التخلق، وتطبيع العلاقات مأخوذ من الطبيعة، والفعل منه "طَبَعَ"، ويمكن مقارنتها عربياً بتحويل ما ليس طبيعياً في الماضي إلى طبيعي (جبلي، 2021). وجاء معنى التطبيع في معجم اللغة العربية المعاصرة على أنه جعل الأمور طبيعية، وعلى أن التطبيع بين البلدين هو جعل العلاقة بينهما طبيعية (حدادي ورداد، 2021، صفحة 307).

فالتطبيع إذن بوصفه مفهوماً سياسياً حديثاً هو حصيلة التجارب والجهود البشرية منذ تشكلت أول ملامح مجتمع بشري حتى بروز واستقرار الدولة بالمعنى السيادي والقانوني الحديث، وبالضرورة فإن هذا المفهوم كسلوك مر بأشكال مختلفة تبعاً لطبيعة المشكلة وعمقها، ولأنه استخدم لرأب الصدع ولم الشمل فإن تسميته اختلفت تبعاً لنوع السياق الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي الذي مورس فيه كسلوك (جبلي، 2021).

ظهر مصطلح التطبيع عند اليهود مباشرة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس المحتلة عام 1977، والتي تلتها مفاوضات بين الجانبين المصري واليهودي، انتهت بمعاهدة السلام كامب ديفيد في عام 1979. وبناء على الاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين وما تضمنته تلك المعاهدات عرف التطبيع مع اليهود بأنه: "إيجاد علاقات طبيعية وعادية بين الطرفين في حالة سلام، وتربطهما علاقات مودة واحترام تنتفي حالة التناقض أو العداء بكافة مظاهره". وبهذا يكون مقتضى مصطلح التطبيع هو جعل وجود المحتل اليهودي في الأرض الفلسطينية الإسلامية شيئاً طبيعياً، يلزم منه عدم منابذتهم أو السعي في إخراجهم باعتبارهم أعداء مغتصبين (حدادي ورداد، 2021، صفحة 308).

أما فيما يخص مفهوم التكامل: فمن الناحية اللغوية، كلمة التكامل (Intégration) لاتينية الأصل، وهي مشتقة من Integritas وتعني التكتل أو التمام، وفعلها اللاتيني Integer وهو بمعنى يكمل. وورد هذا المعنى في قاموس OXFORD ليشير إلى تجميع الأجزاء وربطها ببعضها البعض ليتكوّن منها كلّ موحد (سالم، 2012، صفحة 170). هذا يعني أنّ التكامل هو جعل الأجزاء التي هي في الأصل متفرقة لتصبح كلّاً جديداً متكاملاً ومتربطاً.

وفي اللغة العربية جاء في المعجم الوسيط مشتق من الفعل (كَمَلَ) الشّيء -كُمُولاً: تَمَّتْ أجزاؤه أو صفاته. ويقال (تَكَامَلَ) الشّيء: كَمَلَ شيئاً فشياً، (التكامل): (في عرف الاقتصاد): هو الجمع بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضاً، وتتعاون في الوصول إلى غرض واحد (مجمع اللغة العربية، 2008، صفحة 798).

يشير التكامل بشكلٍ أساسي إلى فكرة ربط جزء واحد أو أكثر في الكل (Charles Philippe & Benssaieh, 1997, p. 230). فالتكامل إذن هو توحيد أو تجميع الأجزاء في وحدة أكبر ليصبح كلّاً متكاملاً. هذا من الناحية اللغوية أمّا من الناحية الاصطلاحية فقد جاءت تعاريف كثيرة ومتعددة فيما يخص التكامل، لأنّ هذا المفهوم استحوذ على اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية... ويرجع الاختلاف في تحديد المفهوم إلى الزاوية التي يُنظر منها للظاهرة والزمان الذي يحدث فيه التكامل.

فمفهوم التكامل يعني إمّا عملية تجميع أو دمج كيانات مختلفين أو أكثر لتشكيل كيان جديد، أو عملية يتلاءم بموجبها كيان واحد أو أكثر مع كيان موجود بالفعل، أو عملية يتمّ من خلالها ربط كيانات مجموعة معيّنة مع بعضها البعض من أجل تعزيز وحدتها العضوية (Deblock & Christian, 2000, p. 11). أي هو العملية التي ترمي إلى إثارة المشاركة لعناصر مختلفة ومتنوعة في المجتمع الوطني، مع القبول ببقاء الخصائص الثقافية والأخلاقية، ومع التسليم بأنّ "الكلية الوطنية" تغتني وترتقي من خلال هذا التنوع والتعقيد... وسياسة التكامل هي دائماً صعبة ومجادل فيها، وتنطوي على انضمام الجميع إلى حدٍ أدنى من القيم المشتركة (سعيان، 2004، صفحة 102) أو هو العلاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل، وتنتج معاً خواص للنظام تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة، وأحياناً ما تستخدم كلمة "التكامل" لوصف العملية التكاملية التي نحصل بواسطتها على العلاقة أو الوضع المتكامل بين الوحدات التي كانت منفصلة سابقاً (دويتش، 1983، صفحة 217) وهي تعني تأليف مختلف العناصر البنائية في المجتمع والتنسيق بينها على نحوٍ يقضي على احتمالات التوتر وعدم الاختلاف ونبذ الصراعات داخل المجتمع، ممّا يجعله محافظاً على وحدته وتوافقه (الكافي، 2005، صفحة 122).

ويشير التكامل الدولي إلى العملية التي تبرز فيها "المنظمة فوق القومية Supranational"، والتي تتحمل كافة الالتزامات، وتتولى جميع السلطات، إذ تتلأشى في هذه العملية سلطة الدول الداخلة. ويشير التكامل الدولي إلى العملية التي تستبدل فيها الدولة الوطنية بالمؤسسة القومية العليا، وهذا الكيان الجديد والموسع، يصبح النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه، وهو بأجهزته وسلطاته ومؤسساته، يستطيع أن يمد سلطاته إليها. والتكامل استيعاباً للصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء، وإدماج لها ضمن نطاق جغرافي محدد، وفي كيانات فوق قومية أكبر وأقوى (عودة، 2005، صفحة 98).

ويفترض التكامل أولاً وقبل كل شيء وجود الرغبة في التعاون بين طرفين أو أكثر تحكمهم حاجات ومصالح مشتركة يسعون إلى تحقيقها. وعندما تتم عملية التفاعل التعاوني تتشكل بعد ذلك حالة التكامل. وعليه فإن التكامل بمعناه النهائي هو العملية التي يجري فيها التعاون بين أطراف متعددة لإنجاز أهداف ومصالح لها طبيعة مشتركة يلتفون عندها ويعملون على تحقيقها (فهبي، 2010، صفحة 148).

1. السياق التاريخي للعلاقات المغربية-الإسرائيلية:

إن العلاقة بين المغرب وإسرائيل ليست حديثة العهد، وإنما لها سياق تاريخي بدأ في الخمسينات من خلال التعاون بين الموساد والسلطات المغربية في تهجير يهود المغرب، كما أنه كان لإسرائيل دور مركزي في اغتيال رئيس المعارضة المغربية المهدي بن بركة، وهي ساعدت المغرب في الحصول على أسلحة وزودتها بمعدات تجسس ودربت طواقم مغربية على استعمالها، علاوة على دعمها المغرب في المواجهة مع الجزائر ومع الثوار الصحراويين، أما المغرب فساعد إسرائيل في التجسس على اجتماع القمة العربية. لقد استند التعاون الأمني بين إسرائيل والمغرب إلى أن للنظامين توجهات غربية وعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكان كلاهما في عداء شديد للمد القومي واليساري في العالم العربي. وسادت معادلة بين النظامين اعتبرت إسرائيل من خلالها المغرب بوابة للعالم العربي. بينما اعتبر المغرب أن إسرائيل هي مفتاح واشنطن (زحالقة، 2022، الصفحة 24).

كما تعود جذور التعاون الإسرائيلي مع المملكة المغربية إلى فترة الاحتلال الفرنسي للمملكة، وبعد الاستقلال تطورت العلاقات الأمنية بينهما لدرجة طلب المغرب من إسرائيل تزويده بمعلومات تخص البلدان العربية المختلفة معه في الرؤى لا سيما الجزائر، فمع نشوب حرب الرمال بين المملكة والجزائر سنة بعد استقلال الأخيرة، اقترح رئيس الموساد "مائر عاميت" على المملكة التعاون عسكرياً، وتوجه إلى المغرب لمقابلة الملك الحسن وعرض عليه المساعدة لمواجهة الجزائر، وهو ما حدث بالضبط عندما سمح أوفقيير للموساد

بإنشاء مكتب اتصال دائم في الرباط للتجسس والتصنت، وقد استمر التعاون بين الطرفين حيث استفادت المملكة من مرشدين إسرائيليين في سلاح الجو الإسرائيلي دربوا طيارين مغاربة على قيادة طائرات ميج 17، في حين قدم الموساد ما لديه من معلومات عن الوحدات العسكرية الجزائرية (هزوات و بكشيط، 2021، الصفحات 544-545).

لقد شهدت الحياة السياسية المغربية مشاركة اليهود، وتولوا مناصب رفيعة فيها، ومنح الملك محمد الخامس المواطنة الكاملة لهم، وضمت أول حكومة مغربية "ليون بن زاكين"، حيث تولى وزارة البريد والتلغراف، كما تقلد "سيرج بيردوجو" مدير للبنك المغربي للتنمية ثم مديرا عاما لشركة الأعمال الزراعية والاقتصادية بين (1970-1982) ليصبح وزيرا للسياحة عام 1994. كما تقلد "روبير أصراف" مهمة الكتابة للملك سنة 1962، ثم مديرا عاما لمجموعة "اونا" سنة 1980، وكان من المقربين للملك الحسن الثاني وللجنرال أوفقيير. ونجد أيضا "آزولاي" المستشار الخاص لمحمد السادس وقبله للملك الحسن الثاني، والذي لعب دورا أساسيا في فتح مكاتب اتصال بين إسرائيل والمغرب سنة 1994، كما هندس لقمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاقتصادية التي عقدت بالمغرب 1994 (قديح، 2012، الصفحات 27-29).

كان الملك الحسن الثاني يحظى بمكانة مهمة لدى صناع القرار في إسرائيل، بحيث كان يعتبر عراب ما تسمى باتفاقات السلام بين العرب وإسرائيل، إذ كان له دور كبير في لعب دور الوساطة بين مصر وإسرائيل، تمهيدا لإبرام اتفاقية كامب ديفيد في العام 1979. كما كان له دور أيضا في الاتصالات السياسية بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين التي انتهت بتوقيع اتفاقات أوسلو في عام 1993. ولمكانته الهامة لدى الإسرائيليين الذين يعتبرونه "قائد السلام" أصدرت إسرائيل إبان وفاته في يوليو 1999 طابعا بريديا يحمل صورته، بل الأبعد من ذلك، فقد أطلق في العام 2018 اسم الحسن الثاني على أحد الشوارع الرئيسية لبلدة قريات عكرون وسط الأراضي الفلسطينية المحتلة بالموازاة مع ذلك أقيم نصب تذكاري لتخليد ذكراه في مدينة بيتاج تيكفا، احتفاء بفترة حكمه التي تميزت بالتسامح مع اليهود ومساهمته في لعب دور رئيسي في إبرام اتفاقات السلام (الحفيان، 2021، الصفحات 2-3).

عند وفاة الحسن الثاني في 26 جويلية 1999، وصل وفد صهيوني رفيع المستوى مكون من رئيس الوزراء إيهود باراك، ورئيس الوزراء الأسبق شيمون بيريز، ووزير الخارجية دايفيد ليفي، للمشاركة في الجنازة، وهو وفد يشير إلى قوة وأهمية العلاقة الخاصة بين الجانبين... وبينما توقفت العلاقات الرسمية العلنية بين المغرب وإسرائيل في بداية حكم الملك محمد السادس، بغلق مكتب الاتصال الإسرائيلي في المغرب في 24 أكتوبر 2000، عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، استمر التقارب السري مع الكيان في شتى المجالات الاقتصادية والسياحية والأمنية والعسكرية (قشي، 2023، صفحة 714) وهنا يمكننا

القول أن الاتفاق المغربي الإسرائيلي هو بعث واستئناف لعلاقات دبلوماسية موجودة وقائمة أصلا ولم ينشئ علاقات جديدة بين الطرفين.

في أواخر عام 2020 شهدت المنطقة العربية تطورات دراماتيكية بعد أن وقعت الإمارات العربية المتحدة والبحرين اتفاقيتي سلام وتطبيع، على التوالي مع الكيان الصهيوني، منتصف شهر سبتمبر 2020، في البيت الأبيض برعاية الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب، وتبعها السودان بأسابيع قليلة. وفي العاشر من ديسمبر، أصبح المغرب أحدث دولة في المنطقة العربية تعلن تطبيع علاقاتها مع الكيان واستعادة الدبلوماسية الجزئية معه كجزء من اتفاقيات أبراهام التي توسطت فيها إدارة ترامب -والتي تندرج ضمن اتفاقات السلام-، حيث اتفق الطرفان على تطبيع العلاقات بينهما وتحقيق السلام واستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة، وتعزيز التعاون الاقتصادي المتزايد، وإعادة فتح مكاتب الاتصال في تل أبيب، ومناقشة مختلف مجالات التعاون الأخرى. كما أشار ترامب في تغريدة على تويتر أنه وقع إشعارا باعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وهو ثمن تطبيع علاقته مع إسرائيل (قشي، 2023، الصفحات 697-698) وقد سبق أن أجرى الملك المغربي اتصالا هاتفيا مع الرئيس الأمريكي قبل ذلك كان بمثابة الإعلان التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالسيادة التامة للمغرب على الصحراء الغربية، كما جاء به بلاغ الديوان الملكي المغربي. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى توسيع دائرة الدول العربية المنضمة إلى الاتفاقات حيث كانت البداية مع مصر سنة 1978، تلتها الأردن سنة 1994، ثم تأتي كل من الإمارات والبحرين في سبتمبر 2020، وتليها السودان في أكتوبر 2020، وأخيرا المغرب في ديسمبر 2020 والهدف من ذلك تغيير الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

السياق السياسي لالتحاق المغرب بركب التطبيع هو اتباع سياسة الابتعاد والتراجع في العلاقات مع العالم العربي، باستثناء علاقته بالسعودية، وتفضيل العلاقات الأفريقية والدولية لتحقيق مصالح النظام المغربي أن العرب قليلو الفائدة فيها، وخصوصا مسألة التنمية الاقتصادية، وقضية الصحراء الغربية (زحالقة، 2022، الصفحة 23) التي لطالما سعى للحصول على اعترافات دولية بشأن مغربيتها.

2. قراءة في أثر وتداعيات التطبيع الإسرائيلي المغربي على العلاقات الجزائرية المغربية:

إن جوهر التطبيع الإسرائيلي العربي بصفة عامة هو الاعتراف بشرعية الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني المسى (إسرائيل)، وشرعية مشروعه، وشرعية الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، والتعاطي معها على أنها جميعها أمر طبيعي أو مسألة تحتمها ما يعرف بالواقعية السياسية (سعودي، 2022، صفحة 329). ويهدف إجمالا إلى:

- تكريس بناء مخطط الشرق الأوسط الكبير وفق الرؤية الأمريكية التي تجعل من الكيان الصهيوني سيد المنطقة ومتزعمها على المستويين العسكري والاقتصادي والراعي للمصالح الغربية والأمريكية في البلاد العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وردًا على أي محاولة اختراق روسي أو صيني للمنطقة وهو الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية منذ بدايات التطبيع.
 - جعل الكيان الصهيوني قوة نووية في المنطقة تكريساً لمبدأ تحطيم أي محاولة لدولة عربية تحاول أن تنافس إسرائيل في المنطقة عسكرياً، كما حدث مع تحطيم القدرات العراقية العسكرية منذ 1990، بل منذ الثمانينات عند مهاجمة المفاعل النووي العراقي، وما يتواصل من صراع حاد مع إيران حول برنامجها النووي، في حين لا تخضع إسرائيل وبرنامجها النووي لأية مساءلة.
 - وأد أية محاولة عربية لإقامة وحدة تحت أي شكل من الأشكال السياسية والاقتصادية والعسكرية، وإفشال أي مشاريع نهضوية بهدف إبقاء الدول العربية تابعة سياسياً واقتصادياً للولايات المتحدة وحليفها إسرائيل. وجعل الوطن العربي سوقاً واسعة لاستهلاك منتجات البلدين، وفي نفس الوقت استنزاف ثروات الوطن العربي الطبيعية والبشرية.
 - دعم إسرائيل لكل الحركات الانفصالية داخل الوطن العربي التي تسعى إلى تقسيم البلاد العربية، ودعم الصراعات الداخلية المسلحة. وقد ظهر هذا التخريب والدعم واضحاً في دعم انفصال جنوب السودان، وفي دعم إثيوبيا في قضية نهر النيل ضد مصر والسودان (سعودي، 2022، الصفحات 328-329) فإسرائيل تسعى إلى أن تعزز مكانتها في الشرق الأوسط، وفي شمال إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.
- تمثل العلاقات القائمة بين المغرب وإسرائيل اختراقاً للطوق المغربي المفروض على إسرائيل، هذه الأخيرة تعتبر المملكة كحليف سياسي قادر بواسطته اختراق الدول المغربية والوصول إلى إقامة علاقات معها، وهو ما يصب في مصلحة الأمن القومي الإسرائيلي الذي يعتبر إقامة علاقات خارجية مع أكبر عدد من الدول بمثابة قضية وجود. ولقد سعت الهيئات الدبلوماسية والاستخباراتية الإسرائيلية إلى إجراء اتصالات خاصة مع المغربية والتونسيين، لإحباط جهود الدول العربية لزيادة عزل إسرائيل، لكن تبقى المملكة وحدها من عمقت علاقاتها معها، حيث أصبحت أكثر تنوعاً وتشعباً، وهو ما أدى بإسرائيل إلى الضغط على الدول الغربية لتقديم مساعداتها للمغرب، وساعدته بتسويق منتجاته في الدول الغربية. وهكذا اعتبرت إسرائيل العلاقة مع المملكة بمثابة ملحق حيوي لعقيدة الأطراف (هزوات و بكشيط، 2021، الصفحات 536-537)

كما تعتبر المنطقة المغربية ميزان قوى حساس لكل التقلبات والتحولات والديناميكيات الجيوسياسية، خصوصاً في ظل وجود لعبة صفرية بين القوى الرئيسية التي تشكله وهي المغرب والجزائر. فتحرك أو إقدام أي طرف على إقامة تحالفات جديدة سيكون لها بالغ الأثر على التوازن الإقليمي القائم، وكذا على إدارة العديد من القضايا المصيرية التي تميز هذا المجال الجيوسياسي، وعلى وجه الخصوص قضية الصحراء الغربية (بوعلام، 2022، صفحة 36) يتمسك المغرب بموقفه القائم على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من ترابه الوطني، ويعتمد في ذلك على أطروحة الحق التاريخي، وهو ما يعني أن إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، هما إقليمان مغربيان بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين المملكة والدول الأوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي تعترف بسيادة المغرب على المنطقة (الشيخ، 2019، الصفحات 4-5) وبناء على ذلك يبقى المغرب متشبثاً بمطالبه التاريخية في السيطرة على إقليم الصحراء الغربية، والذي يدعمه في ذلك كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في تعبير واضح إلى سعي كل طرف إلى تعظيم مصالحه أو الحفاظ عليها على حساب قضية أممية تتمثل في تقرير مصير الشعب الصحراوي، الذي يبقى رهين حسابات وموازن القوى الإقليمية والدولية (جعبوب، 2021، صفحة 364).

يشكل تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل كسب حلفاء جدد ودعم عسكري سيمنح هامش مناورة جديد، وكذا الاستمرار في سياساته التوسعية لضم باقي أقاليم الصحراء الغربية، مع العمل على تفادي اختلال موازين القوة الإقليمية لصالح قوى إقليمية أخرى على غرار الجزائر (بوعلام، 2022، صفحة 37) يسعى المغرب من خلال إقدامه على التطبيع مع الكيان الصهيوني والبحث عن حلفاء جدد، وكسب دعم دولي بخصوص أحقيته بضم كامل لإقليم الصحراء الغربية إلى إضفاء طابع الشرعية على مطالبه، وهو ما يشكل إعاقة لمحاولات تسوية النزاع فيما يخص القضية.

وننتج عن ذلك –التطبيع المغربي الإسرائيلي- تبايناً في الآراء، حيث نجد أن هناك تأييداً من طرف قيادات سياسية مغربية وفئات معينة من المواطنين المغاربة الموالين للنظام، من جهة أخرى نجد رفض شعبي داخل المغرب من طرف بعض الفئات التي تؤيد القضية الفلسطينية، حيث قاموا بتنظيم وقفات شعبية للتنديد بذلك. كما تصدرت شعارات الرفض مواقع التواصل الاجتماعي، واعتبرته اجحافاً في حق القضية الفلسطينية وخيانة لها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية مبرراً للتطبيع الإسرائيلي المغربي مثلما أعلنت عنه جماعة العدل والإحسان المعارضة في بيان لها، ودعمت موقفها في ذلك أحزاب معارضة ومنظمات حقوقية أخرى. غير أن المغرب أعلن من خلال بيان أصدره الديوان الملكي أنه متمسك بموقفه الثابت تجاه القضية الفلسطينية الذي يدعم الحل

القائم على الاعتراف بالدولتين -الفلسطينية والإسرائيلية- من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما لم يتم الإعلان عنه في الاتفاق الثلاثي الأمريكي الإسرائيلي المغربي، بل تمت الإشارة فقط إلى أهمية القدس من الناحية الدينية بالنسبة للديانات الثلاثة فقط، وهو ما يعكس إهمال القضية الفلسطينية وتهميشها مقابل تحقيق المصلحة الخاصة.

في ظل احتدام النزاع بين المغرب والجزائر استغلت إسرائيل الوضع وأبرمت مع المملكة المغربية معاهدات واتفاقيات تعاون عسكري وأمني واستخباراتي غير مسبوقة. ولم تخف نيته استخدام موطئ قدمها في المغرب لرعاية مصالحها في إفريقيا ومواجهة النفوذ الإيراني فيها. إن لإسرائيل مصلحة مباشرة في تأجيج الخلافات المغربية-الجزائرية، بهدف تعميق وجودها في الشمال الإفريقي والمغرب العربي، وبيع مزيد من الأسلحة والمعدات والبرامج الاستخباراتية (زحالقة، 2022، صفحة 24)

اعتبرت الجزائر أنّ زيارة "غانتس" للمغرب تستهدفها، وفق تصريحات أدلى بها رئيس مجلس الأمة الجزائري "صالح قوجيل"، الذي شدّد في خطاب له أمام مجلس الأمة الجزائري على البعد الأمني للزيارة التي اعتبر أنّها "لو كانت من طرف وزير سياحة أو اقتصاد للكيان الصهيوني، فقد يمكن تفسيرها على أنّها تدخل في إطار علاقات كانت موجودة من قبل بين هذا البلد (المغرب) والكيان الصهيوني، حتى ولو كانت مخفية، ولكن عندما يتعلّق الأمر بزيارة وزير دفاع هذا الكيان للمغرب، فإنّ الجزائر هي المقصودة (المستهدفة)". وأعلن الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في خطاب نقلته وسائل الإعلام الجزائرية والعربية بتاريخ 26 نوفمبر 2021 أنّه "يأسف لاتّفاق المغرب مع إسرائيل في التعاون الأمني والعسكري والذي وقّعه "غانتس" مع قيادة الجيش المغربي خلال زيارته للرّباط، وأكّد تبون أنّ "تهديد الجزائر من المغرب خزيّ وعار ولم يحدث منذ 1948" (منصور، 2021، صفحة 2) فقد عرفت ميزانية التسليح المغربي تزايداً تصاعدياً في السنوات الأخيرة نتيجة حالة التوتر القائمة في المنطقة المغاربية بين الجزائر والمغرب من جهة، وبين المغرب والمواجهات مع الثوار الصحراويين من جهة أخرى.

تعد المغرب وإسرائيل الجزائر العدو المشترك ويعود ذلك لعدة اعتبارات، وهو ما زاد من حدة التوتر في المنطقة المغاربية. فمن جهة الجزائر من الدول الراضية للتطبيع مع إسرائيل بأي شكل من الأشكال، وتساند القضية الفلسطينية وترفض التواجد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، كما أنّ التقارب الجزائري الإيراني يسبب قلقاً لإسرائيل لذلك تسعى هذه الأخيرة لبناء تحالف لمواجهة المد الإيراني في الشرق الأوسط، إضافة إلى اعتراض الجزائر على انضمام إسرائيل إلى منظمة الاتحاد الإفريقية كعضو ملاحظ، كما ثبت دعم إسرائيل للحركة الانفصالية الإرهابية المالك التي تنشط في منطقة القبائل.

كما أن الخلافات بين الجزائر والمغرب تمتد إلى مرحلة ما قبل الاستقلال وازدادت حدتها بسبب مشكلة الحدود، التي تعود جذورها إلى أطروحة علال الفاسي ونزعتة التوسعية -المغرب الكبير-، كما لازمت مسألة الزعامة على المنطقة المغربية توتر العلاقات بين البلدين في ظل التنافس الإقليمي للظفر بمركز الدولة القائد، وتعتبر الجزائر التقارب بين إسرائيل والمغرب تهديدا لأمنها القومي على إثر إنشاء القواعد الإسرائيلية في المناطق المغربية. من جهة أخرى الجزائر تساند الشعب الصحراوي في مسألة تقرير مصيره وهو ما يشكل مصدرا للخلاف نتيجة تاريخ من التوترات المستمرة بين البلدين.

ارتأت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في 24 أوت 2021، بناء على قرار تم اتخاذه في اجتماع المجلس الأعلى للأمن، والذي تضمن عدة حقائق دفعت بالجزائر إلى الإعلان عن قرار قطع العلاقات، والتي فصل فيها نص البيان الرسمي لوزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج الجزائري، والذي أشار إلى أنه "ثبت تاريخيا، وبكل موضوعية، أن المملكة المغربية لم تتوقف يوما عن القيام بأعمال غير ودية وأعمال عدائية ودينية ضد الجزائر" (بوعلام، 2022، صفحة 25) وجاء هذا القرار على إثر التطبيع الإسرائيلي المغربي الذي كان سببا في تأزيم الوضع بين الجزائر والمغرب، خاصة بعد اتهام الجزائر تورط المغرب في زعزعة الأمن الجزائري من خلال دعمها للحركة الانفصالية الإرهابية الماك، وتورطها في الحرائق التي مست منطقة القبائل الجزائرية في أوت 2021.

3. مستقبل مشروع التكامل المغربي في ظل التطبيع الإسرائيلي-المغربي:

إن الوضع المغربي القائم يوحى بعدم حدوث تغيرات أو تطورات إيجابية في النظام مستقبلاً، مما يعني إبقاء الوضع الراهن الذي يمثل صورة سيئة لأي عملية تكاملية أو تطور الظاهرة بشكل سلبي، بمعنى استمرار تأثير المتغيرات المتحكمة في مستقبل مشروع التكامل المغربي وعلى رأسها المتغيرات السياسية عمّا هو عليه الحال اليوم، أو توجه هذه المتغيرات إلى وضع أسوأ مما هو عليه اليوم مما يزيد الوضع تأزماً في المستقبل، وهو ما يؤدي إلى تفكك وانحيار مشروع التكامل المغربي في ظل غياب الشروط والآليات الضرورية لمعالجة الأوضاع وتفادي حدوث الأزمة.

على الرغم أن كل المؤشرات تذهب إلى ضرورة التكامل لما في ذلك من منافع لشعوب هذه المنطقة، إلا أنه في ذهن السلطات الحاكمة أولويات سياسية مرتبطة بمصالح تأزيم الخلاف السياسي، فافتقار النخب الحاكمة للإرادة السياسية اللازمة لإجراء مفاوضات ومساومات والموافقة على حلول وسط بالنسبة للتحدّيات السياسية والاقتصادية الخلافية، فإنها تتشبّث بتعريف ضيق للمصلحة الوطنية لدولها، ممّا

أفرغ محاولات التقارب الاقتصادي والسياسي بين الدول المغربية من مضمونها (بورنان، 2016، الصفحات 348-349).

إن هذا الوضع يفترض أن الأنظمة السياسية الحاكمة تسعى للحفاظ على بقائها في الحكم حتى لو كان هذا الوضع يخدم مصلحتها الخاصة على حساب المصلحة العامة. وتستند في ذلك على الدعم الخارجي مقابل تقديم تنازلات قد تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة وتهديد أمنها الإقليمي. حيث نجد أن كل بلد يعمل لصالحه الخاص، فكل دولة تخاف على كيائها وشخصيتها وطبيعة الحكم فيها. مما يعكس غياب التجانس بين الأنظمة الذي من شأنه أن يعرقل أي عملية وحدوية، فمن جهة نجد القيادات السياسية تزكي أي اتفاقية إذا كانت المنافع المرتقبة تزيد عن التكاليف المتوقعة نتيجة قيام التكامل.

تعاني المنطقة المغربية من الصراعات السياسية التي تؤثر تداعياتها بشكل مباشر أو غير مباشر على درجة التكامل الاقتصادي داخلها. إن مسألة الصحراء الغربية، والصراعات الإقليمية العديدة التي لم تحل بعد، فضلاً عن الاختلافات الأيديولوجية لصناع القرار في الدول المغربية التي تقلل إلى حد كبير من الأمل في إقامة حوار بناء بين دول المنطقة (Kherbachi hamid & autre, 2005, p. 36).

فالاخلافات السياسية التي نشأت بين حكومات الدول المغربية تؤدي في كثير من الأحيان إلى تجميد الاتفاقيات العملية في شأن التكامل المغربي، وكثيراً ما يكون ذلك التقلب في الحياة السياسية أسير السلطة، كما أن القرارات كثيراً ما تؤخذ ليس على أساس معايير موضوعية دقيقة، بل انطلاقاً من اعتبارات وعواطف سياسية قطرية أو اعتبارات تتعلق بمصلحة مجموعة ضغط قطرية صغيرة الحجم لكنها كبيرة الأثر (إدريس، 2017، الصفحات 158-159).

فالتنافس الجزائري المغربي على وجه الخصوص يعدّ محدداً أساسياً لطبيعة العلاقات المغربية، حيث يعود التنافس العلائقي بين الدولتين أساساً إلى التعارض الحاصل بين إرادتهما في ترعّم المنطقة، إذ ترى كلّ منهما نفسها كقوة إقليمية في مقابل دول الجوار وبالتالي فهي الأجدر بالرّعاية حيث تتميز العلاقات الجزائرية-المغربية بطبيعة "نزاعية كامنة" نتجت من اللّايقين الاستراتيجي وضعف الاتّصالات والتّفاعل بين الدولة الجزائرية والمملكة المغربية، الذي أدّى إلى حالة اللّأمن الدّاتي عند كلّ منهما، والذي بدوره أدّى إلى اللّأمن الجماعي في المنطقة، وأضفت إلى حالة من التّأهب العسكري شبه دائم على الحدود الجزائرية-المغربية (صاغور، 2018، صفحة 216).

تشهد العلاقات المغربية الجزائرية تصعيد شدة الخلاف على نحو متواصل خاصة على إثر قرار التطبيع الصهيوني المغربي، في المقابل اعتراف "الرئيس الأمريكي ترامب" المنتهية ولايته بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وجاء على خلفية هذه القرارات قطع العلاقات بين البلدين، خاصة وأنّ الجزائر تعدّ من

الدّول المتمسّكة بدعمها للقضيّتين الصّحراويّة والفلسطينيّة، حيث يُعدّ هذا التّطبيع خيانة للقضيّة الفلسطينيّة على المستوى المغربي والمغربي والعربي، وإخلالاً بما جاء في إعلان قيام اتّحاد المغرب العربي "واعتقاداً منّا بأنّ قيام اتّحاد المغرب العربي سيعزّز كفاح الشّعب العربي الفلسطيني من أجل التّحرير واستعادة كافّة حقوقه الوطنيّة الثّابتة". وجاء في المادّة 15 من معاهدة مراكش 1989: "تتعهد الدّول الأعضاء بعدم السّماح بأيّ نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمسّ أمن أو حرمة تراب أيّ منها أو نظامها السّياسي"، أيضاً: "كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أيّ حلف أو تكتّل عسكري أو سياسي يكون موجّهاً ضدّ الاستقلال السّياسي أو الوحدة التّرابيّة للدّول الأعضاء الأخرى" لكن ما أقدمت عليه المغرب هو لا يتلاءم مع ما جاء في بنود المعاهدة.

كما سبقّت الإشارة إليه، فإنّ من تداعيات التطبيع الإسرائيلي المغربي تصعيد حدة الخلاف حول مشكلة الصّحراء الغربيّة بين الجزائر والمغرب، حيث تعدّ أهمّ عائق في وجه قيام اتّحاد فعلي بين الدّول المغاربيّة، في الوقت الذي يمكن اعتبار المغرب والجزائر أهمّ قوّتين اقتصاديّتين وعسكريّتين يمكنهما أن تشكّلا النّواة الأساسيّة لمشروع التّكامل المغاربي، لكن دعم الجزائر لـ"جبهة البوليساريو"، التي تسعى إلى إقامة دولة في منطقة الصّحراء، وتمسّك المغرب بمنطقته الجنوبيّة، كلّها أسباب تحول دون وجود صيغة لتّفاهم بين البلدين، بالتّالي ينسف أيّ إمكانيّة لقيام اتّحاد مغاربي فعلي (الشرقاوي، 2020). ففي ظلّ فشل الجهود في إقرار نظام الحكم الدّاتي للصّحراويين كحلّ دائم ونهائي، ستشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام استراتيجيّات الدّول الكبرى إمّا في اتّجاه تأييد الصّراع والمزيد من إنهاك الأطراف المتنازعة، أي استمرار وضع لا غالب ولا مغلوب، واستمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التّنازلات، أمام إصرار الأطراف المتنازعة على الرّعاية الإقليميّة في المنطقة، أو التّدخل لحسم النّزاع لصالح الطّرف الذي يقدّم أكبر قدر من التّنازلات، ويتناغم مع المصالح الاستراتيجيّة للدّول الكبرى، وهنا يمكن أن نفهم حجم الاستنزاف الحاصل في الموارد الطّبيعيّة للمنطقة (النّفط الجزائري، الثّروة السّمكيّة المغربيّة...) من جرّاء العديد من الاتّفاقيّات المجحفة (موساوي و حامي الدين، 2010، صفحة 328)، فمن مصلحة القوى الخارجيّة إطالة عمر الأزمة بين البلدين لأنّ ذلك يخدم مصالحها في المنطقة.

إنّ استمرا النّزاع الدائر بين الجزائر والمغرب واستعصاء حلّ مشكل الصّحراء الغربيّة سيؤدّي إلى استمرار تدهور العلاقات بين البلدين، وهو ما سينعكس حتماً بصورة سلبية على العلاقات البينيّة المغاربيّة بشكل عام دون إحداث تطوّر إيجابي فيما يتعلق بالعمل التكاملي المغاربي، وتفكيك محاولات الوحدة التي تهدّد وجودها في المنطقة.

وعليه، لا يمكن للتكامل أن يحدث في غياب الاعتماد المتبادل، نظرياً أكثر التكتلات الناجحة كانت في مناطق تعرف حالة متقدمة من الاتصالات فيما بينها، فكيف بمنطقة الحدود مغلقة بين اثنين من دولها، وتعاني مشاكل نزاعية. أما فيما يخص استعمال التكامل كآلية لتفكيك المنطق النزاعي في المنطقة المغربية، فإن تاريخ وواقع المنطقة المغربية يطالعنا بالعكس، وهو أن النزاعات هي التي كانت تتحكم في مصير التكامل، وإذا كانت أوروبا قد تبنت التكامل كآلية لتدوين سياسات القوة، فإن دول المنطقة المغربية تستعمل قوتها وتصر على حضورها الرمزي والمادي والقطري في مختلف الاجتماعات، لذلك فتفكيك بنية النزاعات متعلق برغبة حقيقية وهذا ما لا يوجد في المنطقة (معماش، 2016، صفحة 243) إن هذا الوضع الذي تشهده المنطقة المغربية قائم على زيادة تدهور العلاقات البينية وتصعيد الخلافات بين دولها، وعلى وجه الخصوص العلاقات المغربية الجزائرية بسبب قضية الصحراء الغربية ومشاكل أخرى تتعلق بمسائل الحدود وصراع النفوذ الإقليمي، وهو ما يزيد من فرص تدخل الأطراف الخارجية في المنطقة لإطالة عمر الأزمات وخدمة مصالحها تحت غطاء المؤسسات الدولية بدواعي حفظ الأمن والسلم.

بناءً على الافتراضات التي سبق طرحها، فإن هذا الوضع يعتبر أسوأ ما يمكن أن يواجه الوحدات السياسية التي ترغب في إقامة عمل تكاملي، لذا على الدول المغربية بذل كافة الجهود المشتركة لتجاوز حدوثة مستقبلاً، والعمل على اعتماد آليات تعاونية والتنسيق المشترك فيما بينها من شأنها دفع مسار العملية التكاملية المغربية في اتجاه إيجابي يخدم المصلحة والأهداف المشتركة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الواقع المغربي يؤكد أن مشروع التكامل يعاني من عدة قضايا دولية على غرار التطبيع الإسرائيلي المغربي وقضايا أخرى داخلية أعاقَت تفعيله، بهدف التدخل في الشؤون المغربية وقطع الطريق أمام محاولات التكامل خدمة لمصالحها في المنطقة. كما يعد عنصر تبني المصالح القطرية على حساب المصلحة المشتركة عامل رئيسي في إعاقَة مشروع التكامل وهو ما يبدو جلياً من خلال إبرام اتفاقيات تهدد أمن ومصلحة المنطقة المشتركة والسماح بتدخل أطراف خارجية في المسائل الداخلية التي تخص المنطقة.

استناداً إلى ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تمتد العلاقات الإسرائيلية المغربية إلى التاريخ القديم وليست حديثة العهد.
- يعتبر المغرب قرار التطبيع انتصاراً دبلوماسياً على إثر الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية التي لطالما سعى إليه.
- جاء التطبيع الإسرائيلي المغربي في إطار الشراكة مع قوة إقليمية شرق أوسطية -إسرائيل- لتعزيز مكانته الإقليمية في المنطقة المغربية.

- جاء الاتفاق الإسرائيلي المغربي للكشف على العلاقات الدبلوماسية السرية التي لم تتوقف يوما وليس ربط علاقات جديدة بالرغم من غلق مكاتب الاتصال.
- الجزائر ثابتة على موقفها الرافض للتطبيع ولأي علاقات مع إسرائيل.
- أدى التطبيع الإسرائيلي المغربي إلى تأزيم العلاقات الجزائرية المغربية باعتبار الموقف الجزائري المساند للقضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، وهو ما يهدد الاستقرار في المنطقة المغربية. وعليه فإن مسألة تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية في المستقبل القريب يعتبر أمر مستبعدا أو يمكن القول إنه مستحيل.
- تشكل العلاقات الإسرائيلية-المغربية تهديدا للجزائر ولدول الجوار في المنطقة المغربية.
- بناءً على ما تمّ طرحه نخلص إلى أنّ مشروع التكامل المغربي يميل إلى التّفكّك طالما سعت الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خدمة مصالحها القطرية على حساب المصلحة العامة المشتركة، في ظل تأزيم الخلافات البينية على خلفية التطبيع الإسرائيلي المغربي.
- التوصيات:**
- ينبغي تجاوز المصلحة القطرية والتركيز على المصلحة المشتركة في ظل تعاظم التحديات التي تواجهها المنطقة المغربية.
- حل مشاكل المنطقة المغربية بعيدا عن التدخلات الأجنبية التي تزيد من تعقيدها.
- التخلي عن فكرة الدولة القائد والتركيز على المشاريع التكاملية التي تهدف للنهوض بالمنطقة المغربية.
- توحيد الجهود المغربية لتسوية الخلافات بالطرق السلمية والمباشرة في خلق حوار مغربي.
- العمل على النهوض بمشروع التكامل المغربي الذي يعد حلا لمشاكل وتحديات المنطقة المغربية.

قائمة المصادر والمراجع:

➤ الكتب:

- دويتش، كارل، 1983، تحليل العلاقات الدولية، تر: محمد محمود شعبان، د. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر).
- سعيان، أحمد، 2004، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية عربي-فرنسي-إنجليزي، ط. 1، مكتبة لبنان ناشرون (لبنان).
- عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل، 2005، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-إنجليزي)، د. ط، كتب عربية، القاهرة (مصر).
- عودة، جهاد، 2005، النظام الدولي نظريات وإشكالات، ط. 1، دار الهدى، الرياض (السعودية).

- مجمع اللغة العربية، 2008، المعجم الوسيط، ط. 4، مكتبة الشروق الدولية (مصر).
- محمد فهمي، عبد القادر، 2010، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ط. 1، دار الشروق، عمان (الأردن).
- المقالات:
- إدريس، نبيل، 2017، الاندماج المغاربي بين الاتفاقيات المشتركة والواقع الاقتصادي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 4، 1، 147-162، م.و.ع.س (الجزائر).
- بوعلام، ناصر، 2022، التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 9، 1، 27-44، جامعة باتنة 1 (الجزائر).
- جعبوب، محمد، 2021، قضية الصحراء الغربية في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية، حوليات جامعة الجزائر 1، 35، 2، 364-379، جامعة الجزائر 1 (الجزائر).
- حدادي، نوري. رداد، عبد الرحمن، 2021، ناوله التطبيع وإشكالية التكييف، مجلة المنهل، 7، 2، 303-336، جامعة الوادي (الجزائر).
- زحالقة، جمال، 2022، التطبيع العربي والطريق إلى "كانوسا" تل أبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2022، 130، 18-31، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (فلسطين).
- سالم، إلياس، 2012، التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي -اتحاد المغرب العربي أنموذجا-، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسة الاقتصادية، 3، 1، 169-179، جامعة الجزائر 3 (الجزائر).
- سعودي، أحمد، 2022، التطبيع مع الكيان الصهيوني آلياته وطرق مواجهته، مجلة المحترف، 9، 2، 319-333، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر).
- عبد الحفيظ الشيخ، محمد، 2019، موقف الأمم المتحدة من الصحراء الغربية: الإشكالات، المستجدات والسيناريوهات المحتملة، مجلة العلوم السياسية والقانون، 3، 14، 1-20، المركز الديمقراطي العربي ببرلين (ألمانيا).
- قشي، عشور، 2023، العلاقات المغربية-الإسرائيلية: من السرية إلى الاتفاقية الإبراهيمية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 8، 1، 696-723، جامعة باتنة 1 (الجزائر).
- محمد حمد قديح، أسامة، 2012، العلاقات المغربية الإسرائيلية دراسة مقارنة بين فترتي الملك الحسن الثاني ومحمد السادس، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة (مصر).
- معماش، هدى، 2016، تحليل معضلة التكامل المغاربي في ضوء المقاربات التفسيرية لنظرية التكامل والاندماج. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 1، 1، 238-246، جامعة تسمسليت (الجزائر).

- موساوي، عادل. حامي الدين، عبد العلي، 2010، المغرب العربي، التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات (المغرب).
- هزوات، راضية. بكشيط، خالد، 2021، السياسة الإسرائيلية اتجاه دول إفريقيا: دراسة حالة المملكة المغربية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 8، 2، 548-528، م.و.ع.س (الجزائر).
➤ الرسائل والأطروحات الجامعية:
- صاغور، هشام، 2018، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغربية دراسة في ضوء مقاربي الأمن التقليدي والأمن الإنساني، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر.
- بورنان، نعيمة، 2016، التحول الديمقراطي ودوره في تفعيل التكامل في المغرب العربي، دكتوراه في العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
➤ المواقع الإلكترونية:
- جبلي، علي، 2012، التطبيع الخليجي.. أبعاد تحقيق اختراق صهيوني جديد في البنية الثقافية العربية، في: <https://rb.gy/i2lv> ، بتاريخ: 2023/12/25.
- الحفيان، نورة ، 2021 ، النظام المغربي بين عدوان 2021 ومأزق التطبيع، في: <https://rb.gy/m4j5K> ، بتاريخ: 2023/03/03.
- الشرقاوي. نوقل، 2020 ، هل تنجح محاولات إحياء مشروع اتحاد المغرب العربي؟ في: <https://bit.ly/2ZZg8L4> بتاريخ: 2022/11/3.
- منصور، عصمت 2021، التحليلات الإسرائيلية تحتفي بالاتفاق الأمني بين إسرائيل والمغرب، في: <https://bit.ly/3xZcHCp> ، بتاريخ: 2022/06/19.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Charles Philippe, David. Benssaieh, Afef, 1997, **La paix par L'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité**, Revue Etudes internationales, 28, 2, 227-254, Institut de québécois des hautes études internationales (Canada).
- Deblock, christian. Constantian, Christian, 2000, **Intégration des Amérique ou intégration à l'économie américaine ?** Notes et études 2000-2, 1-65, Centre d'études sur l'intégration et la mondialisation, Université de Québec à Montréal (Canada).
- Kherbachi, hamid et autre, 2005, **Analyse Synthétique et Critique du partenariat Euromaghrébin**, Revue des sciences économique et de gestion, 4, 4, 20-41, Université Ferhat Abbas de Sétif, Algérie.